



## ما هو الاستعراض الدوري الشامل UPR؟

في 2 تشرين الثاني المقبل يعقد مجلس حقوق الانسان في مقر الامم المتحدة في جنيف دورته الـ 23 لاستعراض اوضاع حقوق الانسان لعدد من الدول ومن ضمنها لبنان، حيث سيتم مناقشة التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية في 2 تشرين الثاني 2015 الساعة الثانية والنصف يعد الظهر.  
فما هو الاستعراض الدوري الشامل؟

الاستعراض الدوري الشامل هو آلية جديدة من آليات حقوق الانسان استحدثتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 آذار 2006، فانيط بمجلس حقوق الانسان بأن يستعرض دوريا اوضاع حقوق الانسان لكل الدول الاعضاء في الامم المتحدة، حيث تخضع هذه الدول للمراقبة في المجلس. الاستعراض الدوري مدته اربع سنوات، ويتضمن متابعة التوصيات في عملية حوارية تفاعلية بين كل دولة تخضع للاستعراض والدول الاعضاء وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني. ويهدف الاستعراض الى تعزيز حالة حقوق الانسان في الدول ومراقبتها وان يتم اشراك المنظمات غير الحكومية في اعداد التقارير (لبنان لم يحاور المجتمع المدني اللبناني او يناقشه اثناء اعداد تقريره). ويهدف الاستعراض الى وفاء الدولة او الدول بتعهداتها في مجال حقوق الانسان وتشجيعها للتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان. ويستند الاستعراض الى ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات المنضمة اليها الدولة المعنية.

ويتضمن الاستعراض ثلاث وثائق:

- 1 - التقرير الوطني تقدمه الدولة المعنية بالاستعراض بعد حوار مكثف على المستوى الوطني وخاصة هيئات المجتمع المدني.
- 2 - تقرير تعده مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان عن مدى التزام الدولة المعنية بالاتفاقيات ومعاهدات حقوق الانسان.
- 3 - تقارير اصحاب المصلحة او هيئات المجتمع المدني وهي تقارير تلخصها ايضا مفوضية الامم المتحدة.

ويجري في جلسة الاستعراض حوار لمدة ثلاث ساعات ونصف بين الدولة المعنية والدول الاعضاء والمراقبة حيث تتاح للدول الاعضاء في مجلس حقوق الانسان توجيه الاسئلة وتقديم توصيات للدولة



المستعرضة. اما المنظمات غير الحكومية  
تنظيم أنشطة موازية وتوزيع بيانات.

بعد اعتماد تقرير الدولة موضع الاستعراض يصبح متابعة التوصيات مسؤولية الدولة وهنا تلعب  
المنظمات غير الحكومية دورا هاما في حث الدولة على تنفيذ التوصيات التي تعهدت بتنفيذها، ونشير انه  
الى جانب التقرير الرسمي للبنان هناك 38 تقرير للمنظمات غير الحكومية وتقريراً لمفوضية حقوق  
الانسان.

ولبنان الذي يمثل في 2 تشرين الثاني 2015 امام مجلس حقوق الانسان، سيتم مساءلته عن مدى تنفيذ  
التوصيات ال 41 التي وافق عليها العام 2010، حيث تشير المعطيات ان لبنان سيكون محرجا ومربكا  
ليس فقط لانه عمليا لم ينفذ التوصيات التي تعهد بها قبل اربع سنوات، بل لان مواجهة الحراك المدني  
بالقنابل المسيلة والغاز والاعتقالات والتعذيب اكد عكس التقرير الوطني الرسمي بأن لبنان ليس واحة  
لديمقراطية وحقوق الانسان بل ساحة لاسوأ الانتهاكات لحقوق الانسان.

2015/10/19